

تمثيلات القيمة العملية للشهادة الجامعية وعلاقتها بأنماط العزوف عن المحاضرات- دراسة ميدانية على طلبة جامعة خميس مليانة

Representations of the Practical Value of the University Degree and Its Relationship to Patterns of Lecture Absenteeism : A Field Study on Students of Khemis Miliana University

أ.د. سعاد رباحي

جامعة يحي فارس – المدية (الجزائر)

rebahisouad26@gmail.com

د. كمال عمتوت *

جامعة طاهري محمد- بشار (الجزائر)

amttout.kamel@gmail.com

ملتقى: ظاهرة غياب الطلبة عن المحاضرات وانعكاساتها على جودة التعليم الجامعي

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تمثيلات الطلبة للقيمة العملية للشهادة الجامعية وأنماط غيابهم عن المحاضرات، انطلاقاً من فرضية مفادها أن ضعف الثقة في جدوى الشهادة وتشاؤم الطلبة من فرص التوظيف يسهمان في تآكل الالتزام الأكاديمي. اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي باستخدام الاستمارة الإلكترونية أداة لجمع البيانات من عينة قصدية قوامها 70 طالباً وطالبة من طلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اجتماعية بجامعة خميس مليانة؛ توزعت بين 57 طالبة بنسبة 81% و 13 طالباً بنسبة 19% جرت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من نهاية جانفي إلى بداية فبراير 2026، أظهرت النتائج أن تدني التوقعات المهنية يرتبط ارتباطاً موجباً بتكرار الغياب عن المحاضرات، حيث يعكس الطلبة اقتناعاً متنامياً بأن الشهادة الجامعية لم تعد تتمتع بالقيمة السوقية المرجوة؛ مما ينجم عنه إحساس بالاغتراب عن المؤسسة الأكاديمية. كما كشفت الدراسة عن تباينات جندرية في أنماط الاستجابة؛ إذ أبدت الطالبات انشغالاً أكثر حدة بسوق العمل مقارنة بنظرائهن الذكور. تؤكد هذه النتائج ضرورة إعادة النظر في السياسات التعليمية والمؤسسية لمعالجة الفجوة المتسعة بين التطلعات الأكاديمية والواقع المهني.

الكلمات المفتاحية: القيمة العملية للشهادة؛ الغياب الطلابي؛ التوقعات المهنية؛ السياق الجامعي؛ الدراسة الكيفية.

Abstract: This study aims to analyze the relationship between students' representations of the practical value of the university degree and patterns of their absenteeism from lectures, proceeding from the hypothesis that weak confidence in the utility of the degree and students' pessimism regarding employment opportunities contribute to the erosion of academic

commitment. The study adopted a qualitative methodology using an electronic questionnaire as a tool for data collection from a purposive sample consisting of 70 male and female students from first-year students of the joint social sciences stream at Khemis Miliana University; distributed between 57 female students constituting 81% and 13 male students constituting 19%. The field study was conducted during the period extending from the end of January to the beginning of February 2026. The results revealed that diminished professional expectations are positively correlated with the frequency of lecture absenteeism, reflecting students' growing conviction that the university degree no longer possesses the desired market value; consequently resulting in a sense of alienation from the academic institution. The study also revealed gender variations in response patterns; female students demonstrated greater concern about the labor market compared to their male counterparts. These findings underscore the necessity of reconsidering educational and institutional policies to address the widening gap between academic aspirations and professional reality.

Keywords: practical value of the degree; student absenteeism; professional expectations; university context; qualitative study.

1. مقدمة

في سياق التحولات المعاصرة لسوق الشغل والمنظومة التعليمية العليا، تبرز إشكالية العلاقة بين تصورات الطلبة لجدوى تعليمهم الجامعي وسلوكياتهم الأكاديمية، تشهد المؤسسات الجامعية، في العديد من البيئات، أنماطاً متباينة من الحضور والانخراط الفعلي، حيث يصبح العزوف المنتظم عن المحاضرات ظاهرة تستدعي الدراسة والتحليل، لا يمكن تفسير هذه السلوكيات بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع، الذي يُعيد تشكيل توقعات الأفراد ومواقفهم تجاه التعليم العالي، لذلك، تهدف إلى فحص الروابط بين التمثيلات للقيمة العملية للشهادة الجامعية والممارسات الفعلية للطلبة داخل الحرم الجامعي.

في السياق نفسه، تركز هذه الدراسة على البعد السوسيولوجي الذي يفسر الانزياحات السلوكية للطلبة، معتبرة أن تقييمهم لمخرجات التعليم هو عملية ذهنية تتأثر بمعطيات الواقع

المحيط. فضعف الثقة في عوائد الشهادة، الناتج عن عوامل مثل تضخم المؤهلات أو عدم مواءمة التخصصات لمتطلبات سوق العمل، قد يولد شعوراً باللامبالاة أو الإحباط، بدوره، لا يقتصر على المجال النفسي الفردي، بل يتحول غالباً إلى ممارسات جماعية تُضعف من التزام الطلبة بالنظام الأكاديمي، وإن التحليل هنا يربط بين المعنى الذاتي الذي يمنحه الطالب لتجربته التعليمية والأنماط السلوكية التي يتبناها، مما يجعل من العزوف عن المحاضرات مؤشراً على أزمة ثقة في دور الجامعة كمؤسسة للحراك والاندماج الاجتماعي والمهني.

وهكذا تسعى هذه الدراسة الميدانية، من خلال تطبيقها على عينة من طلبة جامعة خميس مليانة، إلى إخطار أن هناك ترابطاً بين انخفاض تقدير القيمة العملية للشهادة وارتفاع وتيرة الغياب المنتظم، يتعدى الهدف مجرد الوصف الإحصائي لهذه العلاقة، إلى محاولة تفسير الآثار المترتبة على المستويين الفردي والمؤسسي، فمن جهة، يُعد التخلي عن المثابرة الأكاديمية استجابة لإدراك فرص توظيفية محدودة؛ ومن جهة أخرى، فإن استمرارها يشكل تحدياً للمؤسسة الجامعية في أداء وظيفتها الأساسية، وعليه، فإن نتائج هذه البحث قد تساهم في إثراء النقاش حول سياسات التعليم العالي وضرورة تقليص الفجوة بين التكوين الجامعي وأفاق الاندماج المهني، لتعزيز الشرعية الاجتماعية للشهادة وحفز الانخراط الإيجابي للطلبة.

2. أدبيات الدراسة

1.2. تمثيلات القيمة العملية للشهادة الجامعية - منظور سوسيولوجي نقدي

لاشك أن الشهادة الجامعية تؤدي وظيفة اجتماعية بالغة التعقيد، تتجاوز قيمتها الوظيفية المباشرة كإثبات للمعرفة، لتصبح آلية مركزية للفرز والتصنيف الاجتماعي (شتيوي، 2019، صفحة 126)، تعمل المؤسسات والأسواق على تأطير هذه الشهادة كـ "إشارة موثوقة" ومعيار موضوعي، ليس فقط للكفاءة التقنية، بل وللانضباط والقدرة على الاندماج في الأنظمة البيروقراطية، هذه "الوظيفية البنوية" تخلق مساراً نمطياً إلزامياً تقريباً، حيث يصبح التعليم العالي بوابة وحيدة ومشروعة للدخول إلى قطاعات مهنية مرغوبة، كالطب والهندسة والقانون. وعلم الاجتماع، مما يعيد إنتاج هيكل طبقي مهني مغلق.

بناءً على ذلك، فإن هذه العملية لا تقتصر على تقييم المهارات، بل تتحول بشكل جوهري إلى عملية تحويل المؤهلات الأكاديمية إلى "عملة رمزية" ذات سوقية عالية، كما يطرح عالم الاجتماع بيير بورديو في مفهوم "رأس المال الثقافي"، تصبح الشهادة سلعة رمزية تُقيم وتُتداول في

سوق العمل، فتُختزل قيمة الفرد الإنتاجية المحتملة في وثيقته قبل اختبار قدراته الفعلية، مما يعزز منطق الاعتماد على "الائتمان" (الشهادة) بدلاً من "النقد" (المهارة الملموسة) (انغلز و هيوسون، 2013، صفحة 453)، إضافة إلى ذلك، يتحول المسار التعليمي برمته إلى استثمار مجازي يُتوقع منه تحقيق عائد مادي (رواتب أعلى) واجتماعي (مكانة واعتراف)، مما يولد ضغوطاً هائلة على الأفراد والأسر للسير في هذا الإطار المحدد والاستثمار فيه، حتى عندما لا يتوافق مع الميول أو الحاجات الاقتصادية الحقيقية، وهكذا، فإن هذه الديناميكية لا تُخضع الفرد لضغوط نفسية فحسب، بل تساهم أيضاً في إدامة عدم المساواة، حيث يصبح الوصول إلى هذه "العملة الرمزية" الباهظة الثمن أسهل للفئات القادرة مسبقاً، بينما تُحجب عن غيرها، مما يعمق الفجوات الاجتماعية ويحد من حركية الأفراد. وبالتالي، فإن النقاش حول قيمة الشهادة الجامعية هو في جوهره نقاش حول آليات الهيكلية الاجتماعية والسلطة الرمزية التي تشكل فرص الحياة وتحدد من له الحق في الدخول إلى حصون المهن والمكانة المرموقة.

يُشكل النظام التعليمي، في تحليل سوسيولوجي دقيق، آليةً محوريةً لإعادة إنتاج التفاوت الطبقي القائم بدلاً من كونه أداةً محايدة لتحقيق العدالة والحراك الاجتماعي، فلا يمكن فصل التفاوت في الفرص التعليمية عن أنماط التراتبية الاجتماعية الأوسع، حيث تعمل المؤسسات التعليمية كحقول تُحوّل فيها الامتيازات الاقتصادية والثقافية الموروثة إلى مزايا تعليمية حاسمة. فطبقاً لأطروحة عالم الاجتماع بيير بورديو عن "رأس المال الثقافي"، تتبنى مؤسسات النخبة، سواء الجامعات المرموقة أو كليات القمة، معاييرَ وقيماً تُتوافق بشكل وثيق مع الطبقات المسيطرة، مما يمنح أبناء هذه الطبقات قدرةً أعلى على التنقل والتفوق داخل النظام، بينما يُضعف فرص القادمين من خلفيات ذات رأس مال ثقافي واجتماعي مختلف، وينتج عن هذا آلية فرز غير عادلة (عواضة، 2019، صفحة 78)؛ فعلى سبيل المثال، يضمن القدرة المالية على الدروس الخصوصية والالتحاق بمدارس لغات خاصة، بالإضافة إلى الشبكات العلاقاتية (الرأسمال الاجتماعي)، حصول أبناء النخب على مقاعد في كليات الطب والهندسة والحقوق المرموقة، بينما يُوجّه أبناء الطبقات الوسطى والدنيا، حتى لو امتلكوا الموهبة، نحو مسارات تعليمية ومهنية أقل قيمةً في سوق العمل، وبالتالي، لا تحمل جميع الشهادات نفس "القوة السوقية" أو "الرمزية"، فشهادة كلية القمة تعمل كوسام طبقي يفتح الأبواب المغلقة ويضمن الوظائف ذات الدخل والهيبة العالية، بينما تظل

شهادات أخرى مجرد وثائق شكلية. ويُعمّق هذا الإجراء من الفجوة، إذ تمنح المؤسسات المرموقة خريجيها ميزةً تفاضلية متجددة عبر الخريطات العلائقية وسمعة المؤسسة التي تستمر مدى الحياة، وبناء عليه، يتحول التعليم العالي في العديد من المجتمعات إلى وسيلة رئيسية للحفاظ على الامتيازات وغلق الآفاق أمام الصعود الاجتماعي، مما يعزز الدائرة المفرغة لإعادة الإنتاج الاجتماعي، حيث تورّث الأفضلية التعليمية والطبقة الاجتماعية نفسها عبر الأجيال، وتفشل محاولات الترقّي الفردية النادرة في تقويض النظام البيئي للتفاوت المؤسسي. (ولاس، 2011، صفحة 199)

يشهد سوق العمل المعاصر تحولاً يُعيد تعريف مفهوم "الكفاءة" ويخلق توترًا بنيويًا بين المؤسسات الأكاديمية التقليدية ومتطلبات الاقتصاد الديناميكي (زواتيني، 2020، صفحة 96)، لم تعد الشهادة الجامعية مجرد وسيلة لإثبات المعرفة، بل تحولت إلى "عملة رمزية" و"آلية فرز اجتماعي" تعيد إنتاج التراتيبات القائمة. فالنظام التعليمي، كما يراه بورديو، يعمل كأداة لإضفاء الشرعية على أشكال محددة من "رأس المال الثقافي"، والتي تتحول إلى امتيازات في سوق العمل، مما قد يستبعد بشكل منهجي الكفاءات المكتسبة خارج هذا الإطار المؤسسي الرسمي، كتلك الناتجة عن الخبرة الميدانية أو التعلم الذاتي الرقمي. وهذا يخلق تناقضًا عميقًا: فبينما يزداد الاعتماد الرسمي والشكلي على الشهادة كعامل تصفية أولي يقلل من تكاليف البحث للموظفين، تتفاقم الفجوة بين مخرجات هذا النظام الثابت نسبيًا والمهارات السريعة التطور التي يتطلبها السوق، مثل القدرة على التكيف والكفاءات الرقمية المتخصصة وحل المشكلات المعقدة، ويمكن تمثيل هذا التناقض بصعود نماذج عمل مثل "الاقتصاد المؤسسي" أو منصات العمل الحر، التي تضع الأداء والقدرة على إنجاز مهام محددة فوق الاعتماد الأعلى على المؤهل، مما يهدد احتكار الجامعة التقليدية لدور الحكم في تحديد الجدارات، وبالتالي، فإن هذا التوتر يدفع نحو إعادة هيكلة سوسيولوجية لمسار التكوين والتوظيف، حيث تبرز نماذج هجينة تدمج النظرية بالتطبيق، كالتعليم التكاملي والشراكات مع القطاع الصناعي والشهادات الاحترافية القصيرة، في محاولة لردم الفجوة بين منطق "الشرعية الأكاديمية" ومنطق "الكفاءة الإنتاجية"، وهذا التحول لا يعكس فقط تغيرًا تقنيًا، بل يشير إلى تحول في علاقات القوة داخل مجال الإنتاج، حيث تبدأ قيم جديدة مثل المرونة والابتكار في تحدي سلطة المؤسسات التقليدية في منح المكانة الاجتماعية والمهنية.

يُمثّل التحوّل النيوليبرالي في نظرة المجتمع إلى التعليم العالي نموذجًا صارخًا لتشيؤ المعرفة، حيث تُختزل قيمة الشهادة الجامعية في بعدها التبادلي المباشر، فتصبح مُجرد عُملة في سوق العمل، وسندًا ماليًا يُقاس بعائد استثماره المُتوقَّع. لا يقتصر الأمر على تحويل الطالب إلى مُستهلكٍ والجامعة إلى مُزوّدٍ فحسب، بل يتعداه إلى إفراغ العملية التعليمية من جوهرها الوجودي القائم على تنمية الفرد ككائنٍ مُفكّرٍ نقدي، قادر على المساءلة والتأمل والإبداع. من المنظور السوسيولوجي، يُعيد هذا النموذج إنتاج البُنى الطبقية واللامساواة بشكلٍ خفي؛ فهو يحفّز الطلاب على الانخراط في مسارات دراسية يُنظر إليها على أنها "أمنة" و"مربحة" (كالطب والهندسة) على حساب المجالات الإنسانية والفنية والفلسفية التي تُغذي الروح النقدية وتُعزز الفهم التاريخي والاجتماعي المعمّق، على سبيل المثال، يؤدي تهميش الفلسفة والأدب والتاريخ وعلم الاجتماع إلى خلق خريجين يمتلكون مهارات تقنية عالية ولكنهم فقراء في الحسّ النقدي والمسؤولية الأخلاقية والوعي بسياقاتهم المجتمعية المتشابكة، مما يُنتج ما يُشبه "التقنيين الأحاديّ البُعد" في وصف هربرت ماركوز (زكريا، 2005، صفحة 127)، نتيجةً لذلك، تُقوِّض أسس الجامعة كحاضنة للفكر المستقل والفضاء العمومي للنقاش العقلاني، لتحل محلها ثقافة الأدائية والتنافس الفردي الضيق. هذا التحوّل لا يُهدد مستقبل المؤهلات الجامعية بتآكل قيمتها الرمزية والمعرفية فحسب، بل يُعمق أيضًا الأزمة الثقافية والروحية للمجتمعات، مُفضيًّا إلى قطيعة خطيرة بين التقدم الاقتصادي والتطور الإنساني الشامل، وبالتالي، يصير النقاش المجتمعي المطلوب ليس ترفًا فكريًا، بل ضرورة وجودية لاستعادة التوازن بين منطق السوق ومنطق المعنى، وبين ضرورات الكفاية الاقتصادية وغايات التنوير الثقافي وتشكيل الهوية.

2.2. أنماط العزوف عن المحاضرات كفعل احتجاجي ضد البنى الهيكلية عند الطلبة الجامعيين

يُعدّ الامتناع الجماعي عن حضور المحاضرات في الجامعات شكلًا متطورًا من أشكال المقاومة الرمزية الهادئة، التي تُعبّر عن تحوّل جوهري في أدوات التفاعل والاحتجاج داخل الحقل الأكاديمي (هولمز، 2023، صفحة 53)، لا يُختزل هذا السلوك في كونه مجرد غياب جسدي جماعي، بل هو فعل تواطؤ صامت يهدف إلى حجب الشرعية عن المؤسسة التعليمية ونزع الصفة الطبيعية عن آليات اشتغالها، يندرج هذا الفعل في إطار "المقاومة اليومية" غير المباشرة، حيث يتحوّل

الفضاء الغائب - المقاعد الفارغة - إلى رسالة احتجاجية قوية تُترجم حالة السخط المتراكم إزاء ممارسات يُنظر إليها على أنها تقليدية أو سلطوية أو لا تستجيب لتوقعات الجيل الراهن. بناءً على ذلك، يُشير هذا النمط من الاحتجاج إلى وجود أزمة ثقة عميقة وانفصال في القيم بين الطلبة كممثلين للمجتمع المدني الناشئ، وبين البنى الجامعية التقليدية التي قد تُعيد إنتاج علاقات سلطة غير متكافئة.

إنّ هذا التحوّل في أشكال التعبير، يتجاوز الحراك الطلابي منطق المواجهة الصريحة إلى فضاء المقاومة السلبية التي تستند إلى قوة الأرقام والتنسيق الخفي، مما يُضعف الرمزية التقليدية للقاءة الدراسية كفضاء للإلزام والامتثال، في هذا السياق، يُصبح الغياب الجماعي لغة تفاوض غير مباشرة، تحوّل جسد الطالب من أداة حضور إجباري إلى أداة ضغط عبر الانزياح عنه، مما يعكس إدراكاً جديداً للقوة الكامنة في القدرة على "الانسحاب المنظم"، بالتالي، فإن هذه الظاهرة لا تعكس فقط رفضاً لمحتوى أو شكل المحاضرة، بل هي مؤشر على رفض أعمق للعقد الاجتماعي الضمني الذي يحكم العلاقة بين الطالب والمؤسسة، والذي يقضي بالتبادل بين الحضور والامتثال من جهة، والمعرفة والشرعية من جهة أخرى، وهذا الانسحاب يخلق أزمة شرعية للمؤسسة، لأن وجودها الرمزي والمعنوي مرهون بهذا الحضور الجسدي التفاعلي (ابراهيم، 2019، صفحة 85)، وعليه، فإن هذه الممارسة الاحتجاجية تُعبّر عن تحوّل سوسيولوجي أوسع في ثقافة المطالبة، حيث تفضي أزمة التواصل وانعدام الثقة إلى استبدال لغة المطالب المباشرة بلغة الأفعال الرمزية ذات التكلفة المنخفضة والمخاطر المحدودة، لكن بوقع مؤثر على استمرارية المؤسسة وشرعيتها.

يُمكن فهم ظاهرة عزوف الطلاب في الجامعات المعاصرة من خلال عدسة سوسيولوجية نقدية ترصد تحوّل التعليم العالي إلى "ماكينة بيروقراطية" ضخمة. تستند هذه الرؤية إلى تحليل البيئة الهيكلية للمؤسسات الجامعية التي تتبنى نماذج إدارية صارمة، مستوحاة من منطق السوق والكفاءة الإنتاجية. في هذا الإطار، تُختزل العلاقة بين المؤسسة والطالب إلى سلسلة من المعاملات الإجرائية الروتينية، حيث تُصبح هوية الطالب مجرد رقم في سجلات القيد، ورمزاً في قواعد البيانات، وعنصرًا في إحصائيات الحضور والغياب. هذه العملية التجزئية لا تُفقد الطالب فرديته فحسب، بل تُنتج وتُعيد إنتاج علاقات قوة غير متكافئة، تُحوّل الفضاء التعليمي من فضاء للحوار والإبداع إلى فضاء للمراقبة والانضباط الأحادي.

بناءً على ذلك، فإن الممارسات الإدارية الآلية تُهمّش بشكل منهجي دور الطالب كفاعل مشارك وكشريك في العملية التعليمية، مما يخلق حالة من الاغتراب المؤسسي. وكرّد فعل على هذا التهميش، يتحول العزوف - الذي قد يُفسّر سطحيًا على أنه كسل أو إهمال - إلى استراتيجية تكتيكية ذكية لإعادة تأكيد الذات واستعادة عنصر التحكم، ولو بصورة رمزية، في مساحة الوكالة الشخصية المختزلة داخل هذا الإطار المقيد. بمعنى آخر، يصبح الغياب شكلاً من أشكال "المقاومة اليومية" التي يمارسها الطالب لتعطيل الروتين الإداري الصامت، وإحداث خلل مقصود في آليته المتناسقة، ليجبر المؤسسة على ملاحظة وجوده ككيان له مطالب وحاجات تتجاوز كونه وحدة رقمية.

في هذا السياق، لا يعبر العزوف عن رفض للمعرفة بقدر ما هو احتجاج على شروط إنتاجها ونقلها داخل هذه البنى البيروقراطية. فهو بمثابة رسالة غير مباشرة لتسليط الضوء على قضايا جوهرية تتعلق بجودة المحتوى التربوي الجامد، وطرق التقييم التقليدية التي تحول التعلم إلى استظهار، وانسداد قنوات الحوار الرسمية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإدارة. على سبيل المثال، قد يختار طلاب قسم العلوم الإنسانية العزوف عن محاضرة تُقدّم بنمط إلقاء أحادي، بينما يستمرون في المشاركة النشطة في ورش العمل التفاعلية، مما يكشف أن الدافع ليس التهرب من الجهد بل البحث عن معنى وفاعلية في التجربة التعليمية.

إضافة إلى ذلك، فإن استمرار هذه الديناميكية يخلق حلقة مفرغة: حيث يدفع الرد المؤسسي التقليدي على العزوف - عبر تشديد العقوبات وترسيخ آليات الرقابة - إلى مزيد من التمرّد الرمزي وتعميق الفجوة، وهكذا، يتحول الفصل الدراسي إلى ساحة صراع خفي على السلطة والتعريف، حيث تُختبر حدود السيطرة المؤسسية من ناحية، وقدرة الأفراد على المناورة وإضفاء المعنى على أفعالهم من ناحية أخرى. وهذا يطرح تساؤلات أعمق حول إمكانية إصلاح النموذج الحالي نحو بيئة تعليمية أكثر ديمقراطية تعترف بالطلاب كمواطن داخل الحرم الجامعي، له صوت ووكالة حقيقية في تشكيل مساره التعليمي والمشاركة في صنع القرارات التي تمسه، مما قد يكون الحل الجذري لتجاوز منطق المقاومة السلبية نحو إشراك بناء.

يتحوّل العزوف الطلابي، عبر طابعه الجماعي والتنسيق المنظم، من فعل فردي عشوائي إلى حركة اجتماعية صامتة ذات أبعاد احتجاجية عميقة، يمكن تفسير هذه الظاهرة باعتبارها شكلاً

من أشكال "المقاومة اليومية" أو "الاحتجاج غير المعلن"، حيث يتحوّل الغياب الجماعي إلى لغة رمزية بديلة عن الخطاب المباشر، تعبّر عن رفض سياسات أو واقع معيّن داخل المؤسسة الجامعية. ويُعتبر التنسيق، سواء عبر المجموعات الافتراضية أو الشبكات الشفهية، عموداً قوياً لهذه الديناميكية؛ فهو لا يضيف عليها الطابع الجماعي فحسب، بل يخلق أيضاً "جماعة معنوية" تتشارك الهوية والمصير، مما يعزز التماسك الداخلي ويحوّل الفعل من حالات عزلة إلى قوة جمعية ممنهجة، وبناءً على هذا التضامن المكتسب، تُستخدم ديناميكية العزوف كرافعة استراتيجية لخلق أثر مزدوج: مادي من خلال خفض معدلات الحضور الرسمية وإرباك العملية التعليمية الروتينية، ورمزي عبر تحويل الغياب إلى رسالة احتجاجية صامتة تنتقد وتحمّل الإدارة الجامعية مسؤولية الأوضاع القائمة، وهذا الضغط المادي والرمزي معاً يمثل محاولة من الطلبة لموازنة ميزان القوة داخل الحرم الجامعي، مستخدمين ما يُعرف بـ "قوة الضعفاء" عن طريق تحويل مواردهم المحدودة (حضورهم) إلى سلاح فعّال. (بن سلامة، 2025)

ويمكن إدراك هذا الفعل ضمن سياق أوسع لتحوّلات ثقافة الاحتجاج الشبابية في العصر الرقمي، التي تطورت لتتبنّى في كثير من الأحيان أساليب غير مواجهة، فالشباب، وخاصة في بيئات محفوفة بالمخاطر أو حيث تكاليف المواجهة العلنية عالية، يلجؤون إلى "تكتيكات الاحتجاج المنخفض التكلفة" أو "المقاومة السلبية" كالمقاطعة والعزوف، والتي تتيح لهم التعبير عن السخط مع تقليل احتمالات التبعات الشخصية المباشرة، وهذا الانتقال من الخطاب الصريح إلى الممارسة الصامتة لا يعكس فقط حساً تكتيكياً، بل أيضاً تحوّلًا في أشكال التنظيم والتعبئة الجماعية في العصر الرقمي، حيث تسهّل المنصات الافتراضية التنسيق السريع والواسع مع الحفاظ على درجة من اللاتمركز والتخفي النسبي، وبالتالي، فإن عزوف الطلبة ليس مجرد غياب عن الفصول، بل هو ممارسة سياسية واجتماعية معقّدة، تشكّل شكلاً من أشكال المشاركة والمواطنة النقدية، تعيد تعريف مفهوم "الاحتجاج" نفسه في سياقات قد تكون فيها الساحات العامة التقليدية مقيدة أو محفوفة بالمخاطر، وبهذا المعنى، فإن هذه الحركة الصامتة تطرح سؤالاً جوهرياً حول فعالية الأشكال غير التقليدية للاحتجاج وقدرتها على فرض التغيير ضمن أنظمة السلطة المؤسسية. (سيد، 2023، صفحة 104)

وهكذا، إن عزوف الطلبة عن حضور المحاضرات يشكّل ظاهرة سوسيولوجية معبّرة تتجاوز الإطار الأكاديمي الضيق، لتصبح شكلاً من أشكال "المقاومة اليومية" التي يمارسها الأفراد

تجاه هياكل السلطة المهيمنة. ففي سياق المؤسسة التعليمية، حيث تتركز السلطة الرمزية والإدارية في أيدي الإدارة وهيئة التدريس، يتحوّل الحضور الجسدي من متطلب بيداغوجي عادي إلى مورد يمكن توظيفه استراتيجياً، وهنا، يتحول الفعل الظاهري للغياب إلى ممارسة جماعية ذات دلالة سياسية، إذ يعيد الطلبة، من خلال تنظيم غيابهم الجماعي أو الممنهج، تشكيل مجال القوة داخل الحرم الجامعي، محوّلين الفصل من فضاء أحادي الاتجاه تُفرض فيه المعرفة إلى ساحة صراع على الشرعية والمشاركة. وهذا السلوك ليس مجرد رد فعل عشوائي، بل هو ممارسة لامركزية وغير رسمية تبرز عندما تفشل القنوات الرسمية – مثل مجالس الطلبة أو آليات التظلم – في استيعاب السخط أو تمثيل المطالب بشكل فعال، مما يدفع نحو ابتكار أدوات احتجاجية هادئة لكنها ذات تأثير ملموس على شرعية المؤسسة وسمعتها.

3. الطريقة والأدوات المنهجية

1.3. مشكلة الدراسة وفرضياتها

يتحوّل التعليم العالي في الجزائر اليوم إلى حقل ديناميكي تُعاد فيه تشكيل التصورات الاجتماعية لقيمة الشهادة الجامعية؛ فقد تحوّلت من رمزٍ للتمكين المهني والاجتماعي إلى موضوع نقد وجدل واسع، يرتبط بمساءلة جدواها في سوق العمل. وفي هذا السياق، برزت ظاهرة عزوف الطلبة المتزايد عن حضور المحاضرات، والتي يمكن تفسيرها كاستجابة لتصوراتهم المتباينة حول العائد العملي من الاستثمار الأكاديمي، إذ تكتسب أهميتها من كونها تكشف عن التناقضات بين تطلعات الطلبة الشخصية من جهة، وبين الواقع المؤسسي للسوق التعليمي والمهني من جهة أخرى، وعليه، يمكن صياغة الإشكالية المركزية على النحو الآتي: ما مدى تأثير تمثيلات الطلبة حول القيمة العملية للشهادة الجامعية في أنماط غيابهم عن المحاضرات؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة الارتباط بين ضعف الثقة في جدوى الشهادة وأنماط الغياب المنتظم عن المحاضرات؟
- إلى أي حد يؤثر الإحباط من فرص التوظيف على قرارات الطلاب بعدم المثابرة الأكاديمية؟

الفرضيات الدراسة

- يساهم ضعف ثقة الطالب في جدوى شهادته الجامعية إلى زيادة معدلات غيابه المنتظم عن المحاضرات.

- يؤدي شعور الطالب بالإحباط من فرص التوظيف المتاحة، إلى عدم مثابرته الأكاديمية

2.3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تشرح العلاقة بين تصورات الطلبة حول الجدوى المهنية لشهادتهم الأكاديمية وأنماط التغيب المنتظم عن المحاضرات

- قياس مدى تأثير تراجع الاعتقاد في عوائد الشهادة الجامعية على سلوك الحضور الأكاديمي، وذلك من خلال اختبار التأثير السببي لضعف الثقة في القيمة السوقية للشهادة على زيادة معدلات الغياب.

- التحقق بين إدراك الطلبة لتقلص فرص التوظيف الممكنة وتراجع مستويات المثابرة والانتظام الدراسي .

- تقديم نموذج تفسيري يساعد في فهم الديناميكيات الذهنية والسلوكية التي تحكم العلاقة بين التمثلات المستقبلية للمسار الوظيفي والممارسات الدراسية الراهنة للطلبة.

3.3. منهج وأداة جمع البيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع الكمي، وذلك لاختبار الفرضيات وتحويل المفاهيم النظرية إلى متغيرات قابلة للقياس الإحصائي، تم جمع البيانات الميدانية عبر أداة استبانة إلكترونية تم بناؤها بعد مراجعة الأدبيات السابقة وضبطها منهجياً. ركزت الأداة على ثلاثة محاور رئيسة: البيانات الديموغرافية، ومحور يقيس اتجاهات الطلبة وقناعاتهم بجدوى الشهادة وآفاقها العملية، ومحور خاص بأنماط سلوك الحضور والغياب وأسبابه المدركة. وُزعت الروابط الإلكترونية للاستبانة عبر منصات التواصل الرسمية للمجموعات الطلابية المستهدفة، مع ضمان السرية والطوعية في المشاركة. وقد نفذت عملية الجمع خلال الفترة الممتدة من نهاية شهر يناير إلى بداية شهر فبراير من العام 2026، مما أتاح فترة كافية للردود وساعد في الحصول على بيانات آنية تعكس الواقع الفعلي لفصل دراسي نشط.

4.3. خصائص العينة ومحددات الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 70 طالباً وطالبة مسجلين في السنة الأولى جذع مشترك علوم اجتماعية بجامعة خميس مليانة، حيث مثلت الإناث 81% من إجمالي العينة (57 طالبة) بينما شكل الذكور 19% (13 طالباً)، تحدد هذا الاختيار القصدي بالتركيز على مرحلة تأسيسية يعتقد أن تصورات الطلبة فيها حول مستقبلهم الأكاديمي والمهني تبدأ بالتبلور، مع ذلك، تفرض هذه الخصائص عدداً من المحددات التي تقيد تعميم النتائج؛ فوفاً، التركيز على تخصص واحد وحرمان جامعي محدد يحد من إمكانية التعميم على التخصصات العلمية أو الكليات الأخرى، ثانياً، عدم التمثيل المتوازن بين الجنسين قد يؤثر على النتائج، خاصة إذا اختلفت التمثيلات والسلوكيات باختلاف النوع الاجتماعي. ثالثاً، اعتماد البيانات على التقرير الذاتي للطلبة قد يحمل تحيزاً، سواء في تقدير معدلات الغياب أو في التعبير عن القناعات الشخصية.

4. النتائج والمناقشة

1.4. نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضية الأولى

الجدول رقم (01): درجة الثقة في جدوى الشهادة الجامعية وعلاقتها بمعدل الغياب الشهري

المجموع	غياب مرتفع (6+ أسام)	غياب متوسط (5 أسام)	غياب منخفض (2-0 أسام)	بمعدل الغياب درجة الثقة
38	2	8	28	ثقة عالية
27	4	11	12	ثقة متوسطة
5	1	02	2	ثقة متحفظة
70	7	21	42	المجموع

تكشف البيانات الإحصائية عن ارتباط واضح بين انخفاض مستويات الثقة بالشهادة الجامعية وارتفاع معدلات الغياب، يلاحظ أن 73.7% من الطلاب ذوي الثقة العالية حققوا معدلات غياب منخفضة، بينما انخفضت النسبة إلى 44.4% ممن يتمتعون بثقة متوسطة. الفئة الأكثر إثارة للانتباه تتمثل في ذوي الثقة المنخفضة؛ حيث توزعت نسب غيابهم بالتساوي تقريباً بين الفئات الثلاث، مما يعكس عدم استقرار سلوكي واضح

يعكس الارتباط الملحوظ بين ضعف الثقة والغياب المنتظم عملية اجتماعية أعمق تتجاوز السلوك الفردي البسيط، إذ تندرج ضمن سياق تحويل الدافعية الأكاديمية والمعنى الاجتماعي للتعليم الجامعي، عندما يفقد الطالب إيمانه بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية لشهادته، ينسحب تدريجياً ليس من المكان الفيزيائي فحسب بل من المنسق الرمزي الذي تمثله المحاضرة والمؤسسة التعليمية ذاتها، الغياب المنتظم في السياق السوسيولوجي ليس مجرد غياب جسدي، بل عملية إعادة تشكيل للهوية الطلابية حيث يختار الفرد الخروج من دائرة الاندماج الاجتماعي داخل الحرم الجامعي، يرتبط هذا السلوك بما يطلق عليه علماء الاجتماع "الاغتراب الأكاديمي"، وهي حالة ينفصل فيها الطالب نفسياً واجتماعياً عن أهداف المؤسسة التعليمية، ويترجم هذا الانفصال إلى سلوكيات تجنب منتظمة، الفوارق الملحوظة بين الفئات تشير إلى أن الثقة بالشهادة تعمل كآلية تكاملية تحافظ على الالتزام السلوكي للطالب داخل النظام التعليمي. عندما تضعف هذه الآلية، تفقد المحاضرة جاذبيتها الاجتماعية والرمزية، فيصبح الحضور اختياراً بدلاً من كونه التزاماً موضوعياً.

الجدول رقم (02): العلاقة بين النوع الاجتماعي (الجنس) ودرجة الثقة في جدوى الشهادة

الجامعية ومعدل الغياب

المجموع	ثقة منخفضة وعياب مرتفع	ثقة منخفضة وعياب منخفض	ثقة عالية وعياب مرتفع	ثقة عالية وعياب منخفض	درجة الثقة النوع الاجتماعي
29	01	02	2	24	طالبات
4	00	00	00	04	طلاب
33	01	02	02	28	المجموع

يُظهر توزيع البيانات حسب النوع الاجتماعي تفاوتاً كبيراً في نمط الاستجابة بين الطالبات والطلاب. تحقق الطالبات نسبة 82.8% من حالات الثقة العالية مع الغياب المنخفض، مقابل 40% فقط للطلاب. في المقابل، تظهر الطالبات معدل 3.4% في فئة الثقة المنخفضة مع الغياب المرتفع، في حين لا يُسجل أي طالب ضمن هذه الفئة

يكتسي الفرق بين الطالبات والطلاب في استجابتهم لضعف الثقة معنى سوسيولوجياً يتصل بالتنشئة الاجتماعية والأدوار الجندرية المتوقعة في المجتمع، تشير البيانات إلى أن الطالبات

يعتمدن بقوة أكبر على آليات التوافق الداخلي والالتزام المؤسسي حتى في ظروف انخفاض الثقة، بينما قد يميل الطلاب نحو أشكال مختلفة من التعبير عن خيبة الأمل، هذا الاختلاف لا يعكس فروقاً بيولوجية بقدر ما يعكس عملية تمييز اجتماعي في توقعات المجتمع حول السلوك الأكاديمي المتوقع من كل جنس، الطالبات، من خلال عملية تاريخية من التنشئة الاجتماعية، قد يكن أكثر التزاماً بالمعايير المؤسسية والتوقعات الأسرية المرتبطة بالانتظام الأكاديمي، مما يعزز استمرارهن في الحضور حتى عند انخفاض الثقة، في المقابل، قد ينعكس ضعف الثقة لدى الطلاب بطرق أخرى غير الغياب المباشر، كالانسحاب الداخلي أو البحث عن مسارات تعليمية بديلة. يؤشر هذا على أن المتغير الجندري لا يعمل بشكل مستقل، بل يتقاطع مع متغير الثقة لِيُنتج أنماط سلوكية متميزة توضح الطريقة التي تُشكّل بها العوامل الاجتماعية الاستجابات الفردية للضغوط الأكاديمية. الجدول رقم (03): العلاقة بين الدافعية الأكاديمية الأولية ودرجة الثقة بجدوى الشهادة والغياب المنتظم

المجموع	إجمالي الغياب المنخفض	إجمالي الغياب المرتفع	ثقة متحفظة	ثقة متوسطة	ثقة عالية	درجة الثقة الدافعية الأولية
39	37	02	01	6	32	دافعية عالية
26	22	04	03	18	05	دافعية متوسطة
05	04	01	01	03	01	دافعية منخفضة
70	63	07	05	27	38	المجموع

يكشف الجدول عن علاقة قوية بين الدافعية الأكاديمية الأولية والثقة بجدوى الشهادة، حيث تشكل مجموعة "الدافعية العالية + الثقة العالية" نحو 45.7% من العينة الإجمالية مع معدل غياب منخفض بنسبة 94.9% تنخفض النسبة بشكل تدريجي للفئات الأخرى، حيث تحقق مجموعة "الدافعية المتوسطة + الثقة المتوسطة 25.7%" من العينة مع توزيع أكثر توازناً بين

معدلات الغياب (15.4% منها تسجل غياب مرتفع)، الفئة الأضعف " الدافعية المنخفضة + الثقة المنخفضة "تمثل 7.1% فقط لكنها تظهر نسبة غياب مرتفع تصل إلى 20% .

يمثل هذا الجدول لحظة حرجة في فهم العملية الاجتماعية للانسحاب الأكاديمي، إذ يكشف عن دور الدافعية الأولية كعامل تراكمي يتفاعل مع حالة الثقة الحالية. الطالب الذي يدخل الجامعة بدافعية عالية لكنه يفقد الثقة بفعاليته يمر بعملية خيبة أمل منظمة تؤثر على قراراته السلوكية، هذا الانتقال من " الدافعية العالية "إلى" الثقة المنخفضة "لا يُعتبر انهياراً فردياً بقدر ما هو نتاج اجتماعي لعدم تطابق بين التوقعات الأولية والواقع المعاش في المسار الجامعي. الطلاب ذوو الدافعية العالية الذين حافظوا على ثقة عالية يشكلون نموذجاً للاندماج المؤسسي الناجح، حيث تعمل الدافعية الأولية كقاعدة صلبة تتحمل اختبارات الواقع المؤسسي. في المقابل، الانخفاض التدريجي في النسب عبر الفئات الأخرى يكشف عن عملية "الاستنزاف المعنوي" التي تحدث عندما تواجه الدافعية الأولية المعوقات المؤسسية المتراكمة، الأهم من ذلك أن الفئة الصغيرة من ذوي الدافعية المنخفضة الذين بدأوا بثقة منخفضة تمثل حالة من "الاستقطاب السلبي"؛ أي أولئك الذين لم يتمكن المؤسسة الجامعية من استقطابهم منذ البداية. النمط المرصود يؤكد أن الغياب المنتظم ليس حدثاً مفاجئاً بل عملية تراكمية تنبع من تآكل تدريجي للثقة، مما يعكس فشلاً جزئياً في وظيفة المؤسسة الجامعية في الحفاظ على الالتزام الأكاديمي للطلاب.

تؤكد مجمل النتائج الإحصائية والسوسيولوجية المستخلصة من الجداول الثلاثة صحة الفرضية الأولى بدرجة عالية من الثقة، وبين ضعف ثقة الطالب في جدوى شهادته الجامعية وارتفاع معدلات غيابه المنتظم، مما يعزز القول بأن الفرضية لم تكن افتراضاً نظرياً فحسب بل انعكاس واقعي لسلوكيات الطلاب المدروسين، وكلما انخفضت درجة الثقة، ارتفعت نسبة الغياب المنتظم بشكل منتظم وقابل للقياس، الطلاب ذوو الثقة العالية يسجلون نسبة 73.7% من الحضور المنتظم، بينما ينخفض هذا الرقم إلى 44.4% بين ذوي الثقة المتوسطة، مما يشير إلى تأثير مباشر وتدرجي للثقة على السلوك الحضور، تتعمق أدلة تحقق الفرضية عند إدراج متغيرات وسيطة؛ فالفحص المقارن بين الطالبات والطلاب يكشف أن العلاقة الأساسية تبقى قائمة لكن بدرجات مختلفة، وهو ما يعكس تفاعل معقد بين الثقة والعوامل الاجتماعية الأخرى دون أن يقوض صحة الفرضية الأساسية. علاوة على ذلك، تؤيد البيانات المتعلقة بالدافعية الأكاديمية الأولية الفرضية من زاوية نفسية-اجتماعية مختلفة؛ حيث يظهر أن الطلاب الذين يحتفظون

بدافعية أولية عالية لكنهم يفقدون الثقة في شهاداتهم يشهدون ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الغياب، مما يدل على أن ضعف الثقة يعمل كعامل تحويلي يغير من مسارات السلوك الأكاديمي المتوقع.

تعكس هذه النتائج عملية اجتماعية حقيقية تتجاوز السلوك الفردي المحض؛ فالغياب المنتظم لا ينبع من كسل أو عدم التزام عام بل من تآكل منظم للمعنى الاجتماعي والاقتصادي الذي تحمله الشهادة الجامعية بالنسبة للطلاب، عندما تضعف هذه المعاني أو تنهار تماماً، ينسحب الطالب تدريجياً من النظام الاجتماعي للمؤسسة التعليمية، ويترجم هذا الانسحاب إلى سلوك غياب منتظم. لا تشير النتائج إلى أن جميع الطلاب ذوي الثقة المنخفضة يغيبون بنفس الدرجة، بل إلى اتجاه عام وإحصائي واضح يؤكد وجود علاقة نسبية قوية، الاستثناءات الموجودة في البيانات (مثل وجود 2 طالب من ذوي الثقة المنخفضة لديهم غياب منخفض) لا تنفي الاتجاه العام بل تعكس التنوع الطبيعي في الاستجابات الفردية والعوامل السياقية الأخرى. بناءً على كل ذلك، يمكن القول بثقة أن الفرضية الأولى صحيحة وقابلة للقبول على مستوى العينة المدروسة، مع التنويه بأن القوة الإندازية للفرضية تكون أعلى عند مستويات الثقة المنخفضة جداً والعالية جداً، بينما تظهر تشتتاً أكبر في المستويات الوسيطة. هذا الاستنتاج يفتح آفاقاً متعددة للتدخلات المؤسسية الموجهة نحو تقوية ثقة الطلاب في قيمة شهاداتهم كاستراتيجية فعالة لخفض معدلات الغياب.

2.4. نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضية الثانية

الجدول رقم (04): الجنس وشدة شعور بالإحباط وعلاقته بمستوى المثابرة الأكاديمية

الجنس	شدة الإحباط	المثابرة المرتفعة	المثابرة المتوسطة	المثابرة المنخفضة	المجموع
ذكور	مرتفع جداً	01	04	05	10
	مرتفع	02	02	00	05
	متوسط	02	01	00	03
إناث	مرتفع جداً	03	12	18	33
	مرتفع	04	10	05	19
	متوسط	03	02	00	05

المجموع	15	31	24	70
---------	----	----	----	----

تكشف البيانات عن ارتباط وثيق بين شدة شعور الطلاب بالإحباط من آفاق التوظيف ومستوى التزامهم الأكاديمي، يبرز التوزيع الكمي أن 68.6% من الطلاب الذين يشعرون بإحباط مرتفع جداً لا يتمتعون بمثابرة أكاديمية عالية؛ حيث يتوزعون بين مستويات متوسطة وضعيفة، الفئة الذكورية تظهر تركيزاً أعلى في فئة الإحباط المرتفع جداً (38.5% من إجمالي الذكور)، مع ملاحظة أن 50% من الذكور الذين يشعرون بهذا الإحباط الحاد لا يحافظون على مثابرة أكاديمية، من جهة أخرى، تمثل الإناث 78% من مجموع الطلاب المحيطين جداً، لكنهن يحافظن على توازن نسبي في توزيع مستويات المثابرة، يعكس هذا الاختلاف بين الجنسين تأثيرات متباينة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث قد يواجه الطلاب الذكور توقعات أسرية أقسى فيما يتعلق بالاستقلالية المادية، مما يعمق الشعور بالعجز عندما تكون آفاق التوظيف محدودة. البيانات تؤكد أن الارتباط بين الإحباط والمثابرة ليس حتمياً، لكنه ينم عن اتجاهات قابلة للرصد، الطلاب الذين يشعرون بإحباط متوسط يبدون مرونة أكبر في الحفاظ على التزامهم الأكاديمي، مما يشير إلى وجود حد معين من الضغط النفسي قد يكون محفزاً، فيما يتجاوز حد معين يصبح مثبطاً للعزيمة.

توحي هذه النتائج بأن الإحباط الوجودي لا يؤثر على الطلاب بصورة موحدة؛ بل ينتج عن تفاعل معقد بين الواقع الموضوعي للسوق الاقتصادي والتصورات الذاتية حول الذات والمستقبل، تشير النسبة المرتفعة للإناث في فئتي الإحباط الحاد (87% من المحيطات جداً) إلى أن النساء قد يتعرضن لتقييم أقسى لأفاقهن المهنية، سواء من قبل الأسرة أم السوق أم من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعزز الشكوك في القدرات الفعلية. إن الفرق بين من يحتفظون بمثابرة عالية رغم الإحباط (21.4% من المحيطين جداً) وأولئك الذين ينسحبون أكاديمياً (72.9%) يعكس الأدوار المختلفة التي تلعبها رؤية الفرد عن نفسه، والدعم الاجتماعي المتاح له، والمعنى الذي يعزوه للتعليم ذاته. قد يرى البعض التعليم كأداة للتطور الشخصي حتى في غياب الضمانات الوظيفية، فيما يراه آخرون كاستثمار بحث في سوق العمل. يكتسب هذا الفهم أهمية حاسمة عند التفكير في التدخلات التربوية والاجتماعية الموجهة لتقوية الصمود النفسي والأكاديمي للطلاب في سياق عدم يقين اقتصادي متزايد

الجدول رقم (05): علاقة مستوى الإحباط ونوع الدعم الأسري بالاستمرار الأكاديمي

المجموع	لا يوجد دعم اسري	دعم ضعيف	دعم متوسط	دعم اسري قوي	مستوى الإحباط
33	02	11	15	05	مرتفع جدا
24	02	04	10	08	مرتفع
13	00	00	05	08	متوسط
70	04	15	30	21	المجموع

يكشف التقاطع بين شدة الإحباط والدعم الأسري عن ديناميكية اجتماعية أساسية؛ حيث لا يقتصر دور الأسرة على تقديم الموارد المادية، بل يتعدى ذلك إلى توفير شبكة معنوية تحافظ على ثقة الطالب برغم الظروف العصيبة. الملاحظة الأساسية أن 60.6% من الطلاب المحبطين جداً يتلقون دعماً أسرياً متوسطاً أو ضعيفاً، مما يوحي بأن الأسر ذات الموارد المحدودة قد لا تمتلك الأدوات الكافية للتخفيف من آثار القلق الاقتصادي، في المقابل، الطلاب الذين يستمتعون بدعم أسري قوي يشكلون 15.2% من المحبطين جداً، وهي نسبة أقل، مما يشير إلى أن الدعم الأسري القوي قد يسهم في تقليل حدة شعور الإحباط من الأساس. تبرز المقارنة بين فئات الإحباط الثلاث أن الطلاب الذين يشعرون بإحباط متوسط فقط يحصلون على نسب أعلى من الدعم الأسري القوي (61.5%)، مقابل 15.2% لدى المحبطين جداً. هذا الارتباط الواضح يشير إلى أن الدعم الأسري ليس محايداً؛ بل يشكل متغيراً وسيطاً حاسماً في تحديد طريقة معالجة الطالب للضغوط الاقتصادية والنفسية

ولاحظ أن الدعم الأسري يمثل أحد الآليات الأساسية لتعويض النقص في الرأسمال الثقافي والاجتماعي الذي قد لا يتوفر في السوق المشروع، تشير البيانات إلى أن 42.9% من الطلاب يتلقون دعماً أسرياً متوسطاً، وهي أكبر فئة في العينة، مما يعكس طبيعة الطبقة الوسطى العاملة التي توازن بين الطموح والقيود المادية. الدعم الأسري القوي (30% من العينة) يرتبط بتقليل الإحباط، وهذا يعكس كيف أن الثقة الأسرية والتشجيع المستمر يعملان كدروع نفسية ضد الرسائل السلبية التي يتلقاها الطالب من سوق العمل. على النقيض، الطلاب الذين يعانون من دعم أسري ضعيف أو معدوم (27.1% من العينة) يبدون عرضة أكبر للإحباط العميق؛ لأنهم يفقدون الأساس النفسي الذي يسمح لهم بإعادة تقييم قيمتهم الذاتية خارج منطق السوق، البيانات توجي بأن

الفئات الاجتماعية المختلفة قد تواجه مستويات متباينة من الضغط بسبب اختلاف القدرات الأسرية على توفير هذا الدعم؛ حيث قد تكون الأسر العاملة مشغولة جداً لتقديم دعم معنوي كافٍ، بينما الأسر ذات الموارد الأفضل قد تمتلك المرونة والوقت اللازم. في هذا السياق، يصبح الدعم الأسري متغيراً طبقياً مهماً يعمق الفوارق في مرونة الطلاب في التعامل مع الأزمات.

الجدول رقم (06): مستوى الإحباط الطلبة وعلاقتها بالطموحات المستقبلية

المجموع	لا توجد طموحات واضحة	طموحات منخفضة	طموحات متوسطة	طموحات عالية	مستوى الإحباط
33	02	08	16	07	مرتفع جداً
24	01	04	09	10	مرتفع
13	00	00	02	11	متوسط
70	03	12	27	28	المجموع

يوضح التقاطع بين مستوى الإحباط والطموحات المستقبلية المتوقعة أحد أهم الظواهر السوسيولوجية في هذا السياق: العلاقة الجدلية بين الواقع والتصور. رغم أن 40% من الطلاب المحيطين جداً يحتفظون بطموحات عالية، فإن النسبة الأكبر (48.5%) تتجه نحو طموحات متوسطة أو منخفضة، مما يعكس عملية تكيف معرفي حيث يقلل الطالب من توقعاته استجابة للإحباط المتكرر. هذه الظاهرة تعرف سوسيولوجياً بـ "الحد من الطموح الدفاعي" حيث يعيد الفرد معايرة أهدافه لتجنب خيبة الأمل الإضافية. البيانات تشير إلى تدرج واضح: كلما انخفض مستوى الإحباط، ازدادت نسبة الطلاب ذوي الطموحات العالية (من 21.2% لدى المحيطين جداً إلى 84.6% لدى من يشعرون بإحباط متوسط فقط)، هذا الاختلاف الحاد يشير إلى أن الإحباط الحاد يعمل كمثبط قوي للطموحات، وليس فقط على السلوك الأكاديمي الفوري، بل على الهياكل النفسية العميقة للرغبة والتطلع.

تكشف هذه النتائج عن آلية اجتماعية نفسية محورية، كيفية تحول الواقع الاقتصادي الموضوعي إلى واقع نفسي ذاتي يعيد تشكيل هوية الفرد والطالب. الطموح ليس مجرد رغبة

شخصية؛ بل هو انعكاس للتوقعات الاجتماعية والثقافية المجتمعية التي يستدخلها الفرد منذ صغره. عندما تصطدم هذه الطموحات بواقع سوق عمل قاسٍ ومحدود الفرص، يحدث تشرخ في الهوية قد يؤدي إلى فقدان المعنى. الملاحظة الثانية أن 40% من المحبطين جداً لا يزالون يحتفظون بطموحات عالية يشير إلى وجود فئة من الطلاب يمتلكون ما يسمى بـ "المرونة النفسية" (Resilience)؛ وهي قدرة على الحفاظ على الأمل والتطلع رغم الظروف الصعبة، قد تعود هذه المرونة إلى عوامل متعددة: وجود نماذج إيجابية في البيئة القريبة، أو اعتقاد عميق بأن الجهد الشخصي قد يغير الواقع، أو ربما إيمان ديني أو أيديولوجي يتجاوز المنطق الاقتصادي الضيق. في المقابل، الطلاب الذين يختزلون طموحاتهم قد يفعلون ذلك بشكل واع (كاستراتيجية حماية نفسية) أو بشكل لاواعٍ (كنتيجة للاستنزاف العاطفي المتكرر)، هذا الفرق بين الطموح والإحباط يحمل نتائج جادة على المثابرة الأكاديمية؛ لأن الطالب الذي فقد طموحاته قد يفقد الحافز الأساسي للاستمرار في الجهد الدراسي. العلاقة السببية قد تكون ثنائية الاتجاه: الإحباط يقلل الطموح، والطموح المنخفض يقلل من الدافعية الأكاديمية، مما يخلق حلقة مفرغة من الانسحاب التدريجي عن الالتزام الدراسي.

تؤكد البيانات المستخلصة من الجداول الثلاثة صحة الفرضية الثانية بدرجة عالية، مع وجود تحفظات نوعية مهمة. الفرضية الموسعة والمعدلة تصاغ كما يلي: الفرضية مؤكدة مع تعديلات: العلاقة بين الإحباط والمثابرة الأكاديمية ثابتة إحصائياً واجتماعياً، لكنها علاقة معقدة تتأثر بمتغيرات وسيطة عديدة. لا يمكن القول بأن الإحباط يؤدي مباشرة إلى فقدان المثابرة، بل يؤدي إلى احتمالية أعلى لهذا الفقدان، خاصة عند غياب آليات الحماية الاجتماعية والنفسية

5. خاتمة

وفي ختام هذه الورقة البحثية، اتضح ان هناك ارتباط واضح بين انخفاض تقدير الطلبة للجدوى المهنية لشهادتهم الجامعية واتساع نطاق تغييهم عن المحاضرات. إذ يبدو أن تراجع الثقة في عائد التعليم العالي، المتحدر أساساً من تشاؤم الطلبة إزاء فرص التشغيل المستقبلية، يُضعف دافعيتهم للالتزام بالحضور المنتظم، يُنتج عنه حالة من اللامبالاة الأكاديمية، حيث يفقد التواصل المباشر مع المحتوى التعليمي والمعرفة داخل القاعات أولويته لدى شريحة من الطلاب، لصالح البحث عن بدائل يُعتقد أنها أكثر نفعاً على المدى القريب، يؤشر ذلك إلى وجود فجوة بين التوقعات المجتمعية التقليدية المرتبطة بالتعليم الجامعي وبين تصورات الجيل الحالي لوظيفته في ضوء التحولات الاقتصادية واشكاليات سوق العمل، وعليه، فإن النتائج تشير إلى أن ظاهرة العزوف عن المحاضرات لا تُعزى فقط إلى عوامل تنظيمية أو شخصية، بل هي، إلى حد كبير، محصلة لتقويم عقلائي نقدي يقوم به الطالب لربحية استثماره الزمني والمعرفي في المشروع التعليمي برمته. استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة، تظهر حاجة ملحة لتبني إجراءات عملية على مستويين رئيسيين:

أ- على مستوى المؤسسة الجامعية:

- ✓ تعزيز الروابط مع القطاع الاقتصادي عبر برامج تدريب مهني مدمجة في المقررات الدراسية، وورش عمل يقدمها مختصون من سوق العمل، بهدف تقريب الطالب من البيئة المهنية وبناء تصور واقعي عن المهارات المطلوبة،
- ✓ مراجعة المضامين التعليمية وتطويرها لضمان مواكبتها لمتطلبات التطور المهني، مع تفعيل أدوار الإرشاد الأكاديمي والمهني لمساعدة الطلاب على صقل مساراتهم ورفع مستوى وعيهم بالفرص المتاحة،

ب- على المستوى الوطني:

- ✓ تكثيف الجهود لخلق شراكات استراتيجية بين وزارتي التعليم العالي والتشغيل، تهدف إلى تطوير سياسات فعالة لاستقطاب الخريجين ودمجهم، وربط خطط التنمية بمخرجات التعليم.
- ✓ إطلاق حملات إعلامية توعوية تُعرض من خلالها نماذج نجاح لخريجين، وتسليط الضوء على القطاعات الواعدة، مما قد يساهم في إعادة بناء ثقة الطلبة في قيمة

تعليمهم وفي ضرورة الالتزام بالجانب الحضوري كرافد أساسي لاكتساب الكفاءات النوعية التي يعتمد عليها نجاحهم المهني في المستقبل.

قائمة المراجع

1. السعيد مبروك ابراهيم. (2019). استراتيجيات العليم في العصر الرقمي التعليم المقلوب والتعليم التشاركي انموذجا. (ط1) مؤسسة الباحث.
2. حكيم بن سلامة. (2025). علاقة الاساليب الاتصالية في التعليم الجامعي برغبة الطالب في حضور المحاضرات وبمستواه العلمي- دراسة على عينة من الطلبة جامعة 8 ماي 1945 قالمة. مجلة الرسالة للدراسات والابحاث الانسانية، 355-374.
3. دون إي هولمز. (2023). البيانات الضخمة- مقدمة قصيرة. (ط1) ، واحمد عبد المنعم، المترجمون) القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع.
4. ديفيد انغليز، و جون هيوسون. (2013). مدخل الى سوسيولوجيا الثقافة. (ط1) ، ولما نصير، المترجمون) عمان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. راث ولاس. (2011). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : تمدد افاق النظرية الكلاسيكية. (ط1) ، ومحمد عبد الكريم الحوراني، المترجمون) عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
7. عبد العزيز زواتيني. (2020). الموارد البشرية بين الكفاءة والفعالية. (ط1) عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.
8. عبد الله شتيوي. (2019). التعليم العالي. (ط1) عمان: دار البازوري العلمية.
9. فارس سيد. (2023). ثقافة الحركات الاجتماعية الجديدة- مقاربات انثروبولوجية. مصر: جامعة بني سويف.
10. فؤاد زكريا. (2005). هربرت ماركيور. (ط1) الاسكندرية: دار الوفاء لندنيا النشر.
11. هلا عواضة. (2019). الاعداد على البحث وانتاج المعارف العلمية: حالة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. (ط1) بيروت: المركز العربي للابحاث ودرؤاسة السياسات.